الاتحادية واميركا ادى الى انتشال الاقتصاد الاسرائيلي من حالة الانكماش التي اصابته في العام ١٩٥٣. وبالتالي ساهمت في دفعه، بقوة، الى أمام. ولذا، استمر الاقتصاد الاسرائيلي في النمو، وبمعدلات مرتفعة نسبياً، وحتى العام ١٩٦٦. اذ بينما شهد الناتج القومي الاجمالي انكماشاً بنسبة اثنين بالمئة تقريباً في العام ١٩٥٣، شهد نمواً قارب ٢٠ بالمئة في العام ١٩٥٤. ولقد جاء ذلك ـ كما اشرنا سابقاً ـ نتيجة للمعونات الكبيرة التي تلقتها اسرائيل خلال العامين ١٩٥٣ و١٩٥٤ من حكومتي المانيا الاتحادية واميركا، ومن عائدات بيع سندات اسرائيل وتبرعات يهود العالم. ومع استمرار تلك المعونات بالتزايد أمكن استمرار الاقتصاد الاسرائيلي في النمو؛ كما أمكن استمرار التحسن في مستويات المعيشة، وفي مقدرة اسرائيل على استيعاب المزيد من اليهود[١١].

على الرغم من استمرار قيام حكومة المانيا الاتحادية بدفع تعويضات ليهود اسرائيل حتى الآن، الّا ان التعويضات التي نصّت عليها اتفاقية العام ١٩٥٢ انتهت في العام ١٩٦٥. الى جانب ذلك، اتجهت المعونات الاميركية الرسمية، في منتصف الستينات، الى التراجع، حيث انخفضت من ٩٣,٤ مليون دولار في العام ١٩٦٢، الى ٣٧ مليون دولار فقط في العام ١٩٦٤. في اثناء ذلك، كانت الاستعدادات الاسرائيلية لشن الحرب في العام ١٩٦٧ تجرى على قدم وساق، وبالتالي استوجبت زيادة الانفاق على الجيش والشؤون الحربية. ونتيجة لذلك، أخذت معدلات النمو الاقتصادي في التراجع التدريجي، حيث انخفض معدل نمو الناتج القومي الاجمالي من ١١,٤ بالمئة في العام ١٩٦٣، الى ٩,١ بالمئة في العام ١٩٦٥، والى أقل من واحد بالمئة في العام ١٩٦٦. وهكذا أوضح الانخفاض الهائل في معدل النمو، فيما بين العامين ١٩٦٥ و١٩٦٦، ثانية، مدى اعتماد الاقتصاد الاسرائيلي على المعونات الخارجية، وعدم قدرته على مواصلة النمو دون استمرار المعونات الخارجية وتزايدها عاماً بعد عام.

بعد قيام اسرائيل، في العام ١٩٦٧، بخوض اكبر حروبها ضد الدول العربية المجاورة، ونجاحها في احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء والجولان، اضطرت الى نشر قواتها داخل «المناطق المحتلة» وعلى الحدود الجديدة، وانفاق الكثير من الاموال لتعويض الخسائر في المعدات. الّا ان ارتفاع النفقات العسكرية لم يمنع الاقتصاد الاسرائيلي من النمو، وذلك على خلاف ما حدث في الدول العربية التي اعتدت عليها اسرائيل، الاردن وسوريا ومصر. وفي الواقع، شهد العام ١٩٦٨ نمواً اقتصادياً كبيراً للغاية؛ اذ ارتفع معدل النمو من ٢,٢ بالمئة في العام ١٩٦٧، الى ١٥,٥ بالمئة في العام ١٩٦٨، وهو حدث مخالف لمنطق الامور، وذلك في ضوء ارتفاع تكاليف الحرب واعادة تسليح الجيش الاسرائيلي.

ان استيلاء اسرائيل على املاك الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى آبار النفط المصرية في سيناء، كان بمثابة معونة اجنبية وثروات هائلة ساعدت اسرائيل في تغطية نفقات الحرب، وامدّتها بمصادر جديدة للدخل والانتاج. وبالاضافة الى ذلك، قامت اسرائيل بتحويل المناطق المحتلة الى سوق لمنتجاتها الصناعية والزراعية ومصدراً رخيصاً للعمالة[١٢].

فوائد الاحتلال الاقتصادية

بعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان، قامت الحكومة الاسرائيلية بمصادرة املاك سكان تلك المناطق الذين تركوا ممتلكاتهم وبيوتهم بسبب الحرب، واولئك الذين كانوا، وقت الحرب، يعيشون في الخارج. ولقد استمرت سياسة الاستيلاء على أراضي العرب، فيما بعد، تحت ستار